■ تقارير علمية ■

اعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية (٦-١٢ مارس ١٩٩٥ كوبنهاجن - الدانمرك)

عرض: احمد حسن ابراهيم (*)

استجابة لرغبة أبداها رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز فى مؤتمرهم العاشر الذى عقد فى جاكارتا بأندونيسيا فى الفترة ١-٦ سبتمبر ١٩٩٢ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر من ذات العام عقد مؤتمر قمة عالمى للتنمية الاجتماعية على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات فى أوائل عام ١٩٩٥ بمدينة كوبنهاجن عاصمة الدانمرك، وحددت له أهدافا تتلخص فى العمل والتعاون على تحقيق التنمية الاجتماعية فى كافة البلدان وفى البلدان الأقل نموا والأشد فقرا بصفة خاصة، والتأكيد على الالتزام العالمى المشترك بالعمل من أجل ذلك، من خلال معالجة المؤتمر لثلاث قضايا رئيسية وتوصله الى حلول للمشاكل المتصلة بها. وهذه القضايا الثلاث هى:

١- التخفيف من حدة الفقر والحد من انتشاره.

٢- توسيع نطاق العمالة المنتجة والحد من البطالة.

٣- زيادة الاندماج الاجتماعى مع التركيز على دمج الفئات الأكثر حرمانا والأشد تهميشا فى مجتمعاتها.

اعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية

تتكون وثيقة مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية من قسمين رئيسيين أولهما هو اعلان

(*) أ.د. أحمد حسن ابراهيم . مستشار بمركز التخطيط العام - معهد التخطيط القومى.

المؤتمر والثانى هو برنامج عمله.

أولا: اعلان المؤتمر

يشتمل اعلان المؤتمر على مقدمة وثلاثة أقسام فرعية.

وتسجل مقدمة اعلان المؤتمر اقرار رؤساء الدول والحكومات المشاركين فيه " بأهمية التنمية الاجتماعية وتوفير أسباب الراحة لجميع البشر"، واعترافهم بأن هناك حاجة "ماسة الى معالجة المشاكل الاجتماعية بعيدة الغور، وبخاصة مشاكل الفقر والبطالة والاقصاء الاجتماعى التى لايسلم منها أى بلد من البلدان" وبأن مهمتهم هى معالجة " الأسباب الجذرية والهيكلية التى تنجم عنها تلك المشاكل، وكذلك الآثار المفجعة التى تترتب عليها". وبالمثل تسجل مقدمة الاعلان اقتناع رؤساء الدول والحكومات المشاركين فى المؤتمر بأن " الديمقراطية وشفافية الحكم والادارة وخضوعهما للمساءلة " "دعائم أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية (المتواصلة) التى محورها الناس"، وكذا اقتناعهم بالترابط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها عناصر للتنمية المتواصلة يعزز بعضها البعض الآخر. وتنتهى المقدمة بتسجيل الزام رؤساء الدول والحكومات المشاركين فيه لأنفسهم ولحكوماتهم ولبلدانهم بالعمل على " تعزيز التنمية الاجتماعية فى جميع أنحاء العالم لكى يتسنى لجميع الناس رجالا ونساء وبخاصة أولئك الذين يعانون الفقر أن يمارسوا حقوقهم ويسخروا الموارد ويتقاسموا المسئوليات التى تمكنهم من العيش الرضى والمساهمة فى توفير أسباب الراحة لأسرهم ومجتمعاتهم وللبشرية جمعاء".

ويشخص القسم الفرعى الأول من اعلان المؤتمر الحالة الاجتماعية الراهنة ومايترتب عليها من دواعى انعقاده. ويمكن ايجاز أهم الملامح والسمات التى يوردها لها فيما يلى:

١- ازدياد الأغنياء غنى وتناقصهم عددا وازدياد الفقراء فقرا وعددا، ومن ثم اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وبين الأغنياء والفقراء داخل البلد الواحد فى البلدان المتقدمة أو فى البلدان النامية على السواء.

٢- اقتران "عمليات التغير والتكيف السريعين" بازدياد" حدة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى". فهناك أكثر من مليار نسمة من سكان العالم " يعيشون فى فقر مدقع يتضور معظمهم جوعا

كل يوم". "وهناك أكثر من ١٢٠ مليون نسمة على صعيد العالم متعطلون رسميا" الى جانب أعداد أكبر تعمل عمالة ناقصة وأعداد كبيرة من الشباب لا أمل لديها فى الحصول على فرصة عمل.

٣- اتساع نطاق الفقر المدقع بين النساء عنه بين الرجال، وضخامة مايقع عليهن من " أعباء الفقر والتفكك الاجتماعى والبطالة والتدهور البيئى وآثار الحرب".

٤- ضخامة أعداد المعوقين ووقوعهم، رغما عنهم، " فريسة للفقر والبطالة والعزلة الاجتماعية"، وهو ماقد ينطبق أيضا على المسنين فى جميع البلدان.

٥- ارتفاع أعداد اللاجئين أو المشردين داخليا وماينجم عنه من عواقب ذات أثر بالغ على الاستقرار الاجتماعى فى أوطانهم وفى البلدان المضيفة لهم.

٦- النمو الهائل فى مجموع ثروة العالم وفى التجارة الدولية فى نصف القرن الأخير، وتحسن بعض مؤشرات التنمية البشرية فى كثير من بلدان العالم، بما فيها بلدان نامية .

ويحدد القسم الفرعى الثانى من اعلان المؤتمر مبادئه وأهدافه. وتتلخص مبادئ المؤتمر فى:

١- " تبنى رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية الاجتماعية مبنية على كرامة الانسان وحقوق الانسان والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتضامن فى المسؤولية والتعاون وعلى الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب".

٢- الاقرار بمسئولية المجتمع الدولى، عبر التزامه الجماعى وجهوده الجماعية، عن انجاح عملية التنمية الاجتماعية، وهو مايعنى تأكيد الطابع العالمى للتنمية الاجتماعية.

٣- الاعتراف بدور رئيسى للأسرة فى التنمية الاجتماعية باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع.

٤- التأكيد على " أهمية شفافية الحكم والادارة وخضوعهما للمساءلة فى جميع المؤسسات العامة والخاصة على الصعيدين الوطنى والدولى".

أما أهداف المؤتمر كما يوردها اعلانه فيمكن ايجاز أهمها فيما يلى:

١- جعل الناس محور التنمية وتوجيه الاقتصادات الى تلبية احتياجات البشر.

٢- تحقيق العدل بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة بحماية سلامة البيئة وضمان تواصل استخدامها.

٣- تحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- تحقيق توزيع عادل للدخل وتوفير فرص متكافئة للجميع فى الحصول على الموارد.

٥- احترام كرامة الانسان والارتقاء بها وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتعددية واشاعة روح التسامح ونبذ العنف والتمييز فى ظل اطار من الاحترام الكامل للتنوع داخل المجتمعات وفيما بينها على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية.

٦- اشاعة وتحقيق الاحترام الكامل لكافة حقوق الانسان وحرياته الأساسية والعمل من أجل تحقيق المساواة والانصاف بين الرجل والمرأة وحماية حقوق الأطفال والشباب.

٧- تعزيز القدرات الشخصية للناس كافة، وللمرأة بصفة خاصة، من خلال مشاركتهم مشاركة كاملة فى صنع واتخاذ وتنفيذ وتقييم القرارات التى تؤثر فى تطور ورخاء مجتمعاتهم.

٨- توفير حياة أفضل للمسنين.

٩- تحسين وتوسيع فرص مشاركة المرأة فى كافة مجالات حياة المجتمع على أساس من الندية التامة وزيادة تيسير حصولها على جميع الموارد اللازمة لتمكينها من ممارسة حقوقها الأساسية ممارسة كاملة.

١٠- توفير كافة الضمانات التى تكفل مشاركة المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا، فى التنمية الاجتماعية.

واستنادا الى مايصفه الاعلان بالسعى " المشترك الى تحقيق التنمية الاجتماعية التى تستهدف العدالة الاجتماعية والتضامن والوئام والمساواة داخل البلدان وفيما بينها، وفى اطار الاحترام التام للسيادة الوطنية والسلامة الاقليمية، وكذلك لأهداف السياسات العامة، وأولويات التنمية، والتنوع الدينى والثقافى، والاحترام التام لجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية"، يعلن رؤساء الدول والحكومات المشاركون فى المؤتمر عن " بدء حملة عالمية لتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعيين" تتبلور

فى عشرة التزامات هى:

١- " تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الشعوب من تحقيق التنمية الاجتماعية".

٢- " القضاء على الفقر فى العالم، باتخاذ اجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولى، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية".

٣- " تعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية لسياساتنا الاقتصادية والاجتماعية و(تمكين) جميع الناس رجالا ونساء من الحصول على سبل وسائل العيش المأمونة والمستدامة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية".

٤- " العمل على تحقيق الاندماج الاجتماعى، وذلك بتشجيع اقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الانسان وحمايتها، وعلى عدم التمييز، والتسامح، واحترام التنوع، وتكافؤ الفرص، والتضامن، والأمن، ومشاركة كل المحرومين والمستضعفين، جماعات وأفرادا".

٥- " تحقيق الاحترام الكامل لكرامة الانسان و(تحقيق) المساواة والانصاف بين المرأة والرجل و(الاعتراف) بمشاركة المرأة وبأدوارها القيادية فى الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى التنمية، وتعزيز هذه المشاركة وهذه الأدوار".

٦- " تعزيز وتحقيق أهداف توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة وبلوغ أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة الجسدية والعقلية، وفرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأولية، (باذلين) فى ذلك جهودا خاصة لتصحيح أوجه اللامساواة المتصلة بالأوضاع الاجتماعية، وبدون أى تمييز على أساس العرق أو الأصل القومى أو الجنس أو السن أو العجز"، وكذا "احترام وتعزيز ثقافاتنا المشتركة والخاصة، والسعى الى تعزيز دور الثقافة فى التنمية وصيانة الأسس الرئيسية للتنمية المستدامة التى محورها الانسان، والمساهمة فى التنمية الكاملة للموارد البشرية وفى التنمية الاجتماعية ".

وهذا الالتزام لم يرد فى مشروع الاعلان المعد بواسطة الأمم المتحدة لعرضه على المؤتمر، وإنما

أضيف اليه بمعرفة اللجنة الرئيسية للمؤتمر فى جلستها الرابعة المعقودة فى ٩ مارس ١٩٩٥.

٧- " اسراع خطى تنمية الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية فى أفريقيا وفى أقل البلدان نموا".

٨- " ضمان أن يشمل ماتتم الموافقة عليه من برامج للتكيف الهيكلى أهدافا للتنمية الاجتماعية، ولاسيما أهداف القضاء على الفقر والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعى".

٩- " زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة كبيرة و/أو استخدامها على نحو أكثر كفاءة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة عن طريق العمل الوطنى والتعاون الدولى والاقليمى".

١٠- " تحسين وتعزيز اطار التعاون الدولى والاقليمى ودون الاقليمى من أجل التنمية الاجتماعية، بروح التشارك، عن طريق الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف".

ويقرن اعلان المؤتمر كلا من الالتزامات آنفة الذكر بعدد غير قليل من الاجراءات التى يعلن رؤساء الدول والحكومات المشاركون فيه عن عزمهم على اتخاذها والسياسات والآليات والوسائل التى ينوون استخدامها، مما يضيق المجال عن تناوله وتحليله فى هذا العرض.

ولعله مما يمكن ملاحظته أن الالتزامات سالفة الذكر التى يقطعها رؤساء الدول والحكومات المشاركون فى المؤتمر على أنفسهم لاتقترن بآليات وضمانات محددة وواضحة للوفاء بها. ومن ثم يبقى اعلان المؤتمر، مثل اعلانات غيره من مؤتمرات دولية أو عالمية كثيرة سبقته، مجرد اطار يشتمل على أهداف وسياسات واجراءات تعلن مختلف الدول الموقعة عليه عن التزامها بها ونيتها على وضعها موضع التنفيذ. وتفيد الخبرة المستفادة من مؤتمرات دولية سابقة أن اعلان الدول عن التزامها بما يرد فى الاعلانات والبرامج الدولية لم يعن دائما التزاما حقيقيا بها ورغبة فى العمل من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا. فتنفيذ مايتفق عليه من اجراءات لتحقيق الأهداف المتفق أو المتوافق عليها يتوقف على مدى قوة وفاعلية الضغوط التى تستطيع العناصر الفاعلة فى الأمم المتحدة وفى الشعوب أن تمارسها فى سبيل ذلك.

وهكذا يبقى اعلان مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية مجرد تعبير عن نوايا طيبة للموقعين

عليه ومجرد مرشد لمن يرغب من حكوماتهم، مختارا، فى الوفاء ببعض أو بكل ماجاء به من التزامات، وفى تنفيذ بعض أو كل مايتضمنه من سياسات واجراءات وتدابير. ويبقى فى المقابل هاديا ومسوغا تستند اليه القوى صاحبة المصلحة والفاعلة فى كل شعب فى ممارسة ضغوط على حكومته لتنفيذ ما التزمت به بتوقيعها على الاعلان.

ثانيا: برنامج عمل المؤتمر

يطرح برنامج عمل المؤتمر، فى، خمسة فصول، السياسات والاجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق المبادئ والوفاء بالالتزامات الواردة فى الاعلان الصادر عنه، على النحو التالى:

الفصل الأول : ايجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية.

الفصل الثانى : القضاء على الفقر.

الفصل الثالث : توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة.

الفصل الرابع : التكامل الاجتماعى.

الفصل الخامس: التنفيذ والمتابعة.

ويتكون كل فصل بدوره من قسمين يتناول الأول" أساس العمل والأهداف" بينما يتناول الثانى " الاجراءات".

الفصل الأول: ايجاد بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية

يحدد هذا الفصل أساس العمل فى:

١- الترابط الوثيق بين التنمية الاجتماعية وكل من البيئة الثقافية والايكولوجية والاقتصادية والسياسية والروحية التى تجرى فى سياقها وعدم امكانية الفصل بينها من ناحية وكل منها من الناحية الأخرى.

٢- ازدياد الترابط بين اقتصادات العالم فى اتجاه تشكيل المجتمع العالمى عبر تدفق التجارة ورؤوس الأموال، والهجرات والابتكارات العلمية والتكنولوجية، والاتصالات، وعمليات

التبادل الثقافى.

٣- تشكيل الأنشطة الاقتصادية لقاعدة أساسية للتقدم الاجتماعى الذى لايتحقق بمجرد التفاعل الحر بين قوى السوق وانما يستلزم تحقيقه " انتهاج سياسات عامة لتصحيح عثرات السوق واستكمال آليات السوق، وصون الاستقرار الاجتماعى..."

وتحت عنوانى " ايجاد بيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية و" ايجاد بيئة سياسية وقانونية وطنية ودولية ملائمة" يورد برنامج العمل عددا كبيرا من اجراءات يلزم اتخاذها من أجل:

١- تحقيق نمو اقتصادى مطرد وتنمية متواصلة على الصعيد العالمى وتحقيق نمو فى الانتاج واقامة نظام للتجارة الدولية متعدد الأطراف يحترم القواعد ولايميز ضد طرف لصالح آخر. وضمان توزيع ثمار ومنافع النمو الاقتصادى العالمى توزيعا منصفا بين مختلف بلدان العالم. ودعم البلدان النامية واعطاء أولوية لاحتياجات افريقيا والبلدان الأقل نموا. وتوظيف النمو الاقتصادى وتفاعل قوى السوق بدرجة أكبر من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

٢- توجيه النظم والسياسات المالية وغيرها من السياسات العامة فى اتجاه العمل من أجل القضاء على الفقر ومنع حدوث تفاوتات تؤدى الى انقسامات اجتماعية.

٣- توفير اطار سياسى يدعم أهداف التنمية الاجتماعية.وتعزيز وحماية كافة حقوق الانسان وحرياته الأساسية بما فيها حقه فى التنمية.واتاحة المعارف والثقافة والمعلومات للكافة وتيسير حصولهم عليها.

٤- توفير دعم دولى للجهود الوطنية الرامية الى ايجاد وتعزيز بيئة سياسية وقانونية مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى.

ولعله مما يذكر من بين الاجراءات المشار اليها مايلى:

١- اجراءات متعددة ومتنوعة تصب فى ضمان التنفيذ الكامل وفى المواعيد المقررة للوثيقة الختامية لجولة أوروجواى من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (اتفاقية الجات).

٢- مواصلة بذل الجهود من أجل تخفيف أعباء الديون عن عديد من البلدان النامية، واعفاء البلدان

الأشد فقرا والأثقل مديونية من كل ديونها اذا اقتضى الأمر.

٣- تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج، ولاسيما فى البلدان الصناعية المتقدمة، باعتبارها السبب الرئيسى لاستمرار تدهور البيئة العالمية.

٤- زيادة المساعدات الرسمية للتنمية بما يحقق الوفاء بالالتزامات الواردة فى الاتفاقيات الدولية والوفاء بالتزام البلدان الغنية بتخصيص ٠,٧ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى لهذه المساعدات.

٥- ضمان حق الناس كافة والشعوب جميعا فى المشاركة والمساهمة فى صنع وتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفى التمتع بثمارها. وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى كافة المستويات فى اتخاذ القرارات وتنفيذها، وازالة كافة العوائق القانونية التى تحول دون امتلاك الرجال والنساء لجميع وسائل الانتاج ولكافة الأصول.

الفصل الثانى: القضاء على الفقر

ينطلق برنامج العمل فيما يختص بالقضاء على الفقر من عدة منطلقات لعل من أهمها:

١- ضخامة عدد من يعيشون من سكان العالم فى ظل ظروف ومستويات فقر غير مقبولة، إذ يتجاوز عددهم المليار نسمة، ويتركز القسم الأكبر منهم في البلدان النامية وفى مناطقها الريفية بصفة خاصة.

٢- تعدد وتنوع أشكال ومظاهر الفقر لتشمل على سبيل المثال الفقر فى الموارد، وفى الدخول، وفى الخدمات، وفى المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات، وفى الثقافة، والتمييز الاجتماعى، كما تشمل الفقر الجماعى فى كثير من البلدان النامية وجيوب الفقر التى تتخلل الثراء فى البلدان المتقدمة، والفقر الدائم والفقر الطارئ ...، الخ. وازدياد عدد الأسر التى تعولها نساء، بصفة خاصة، بين الفقراء، وازدياد أعداد الشباب الفقراء بمعدلات كبيرة بازدياد عدد السكان.

٣- تعدد وتنوع أسباب الفقر مما يقتضى تنوع وتعدد حلول مشاكل الفقر وبرامج ووسائل وأساليب معالجتها، بما فيها المشاركة الديمقراطية، وتغيير هياكل الاقتصادات بما يكفل للجميع الحصول على الموارد وعلى الخدمات العامة، وتنفيذ سياسات ترمى الى اعادة توزيع الثروة والدخل وتوفير الحماية الاجتماعية لمن لايستطيعون اعالة أنفسهم.

واستنادا الى هذه المنطلقات يشير برنامج العمل الى أن هناك حاجة عاجلة الى اتخاذ تدابير من بينها مايلى:

١- وضع استراتيجيات وطنية للحد بدرجة كبيرة من الفقر العام فى مدى زمنى يحدده كل بلد فى سياقه الوطنى. ووضع أساليب لقياس الفقر بكافة صوره، والفقر المطلق بصفة خاصة، وكذا لرصد وتقييم أحوال من يتهددهم الفقر فى كل بلد فى سياقه الوطنى أيضا.

٢- تنمية الموارد وتحسين البنى الأساسية وتلبية الاحتياجات الأساسية للكافة. وانتهاج سياسات تكفل تمتع الناس كافة بحماية اقتصادية واجتماعية كافيتين فى فترات تعرضهم للبطالة وللمرض وأثناء اجازات الوضع والعجز والشيخوخة.

وتحت عنوان " وضع استراتيجيات متكاملة" يورد برنامج العمل عددا كبيرا من الاجراءات ترمى، ضمن أهداف أخرى، الى مايلى:

١- زيادة تركيز الحكومات على الجهود العامة التى تبذل من أجل القضاء على الفقر المطلق وتخفيف الفقر بصفة عامة الى حد بعيد.وتضمين أهدافها وغاياتها الخاصة بمكافحة الفقر فى خططها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية .

٢- تمكين وتعزيز قدرات الفقراء ومنظماتهم.وتهيئة بيئة تمكن من القضاء على الفقر.

٣- رصد وتقييم أداء خطط القضاء على الفقر على نحو دورى وتبادل المعلومات حولها، وتقييم سياسات مكافحة الفقر وتحسين فهمه وادراك أسبابه وعواقبه.

وتحت عنوان " تحسين امكانية الوصول الى موارد الانتاج والى الهياكل الأساسية" يورد برنامج العمل عددا كبيرا أيضا من اجراءات ترمى الى:

١- تعزيز فرص توليد الدخل وتنويع الأنشطة الاقتصادية وزيادة الانتاجية فى المجتمعات المحلية الفقيرة وذات الدخل المنخفض.

٢- تحسين وزيادة امكانيات وقدرات فقراء المزارعين وصغار المنتجين وذوى الدخل المنخفض فى الريف والحضر، والنساء بصفة خاصة، على الحصول على ائتمان.

ومن أجل " تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية للجميع" يورد برنامج العمل اجراءات ترمى الى:

١- تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية لكافة الفقراء والفئات المستضعفة ، من خلال تعاون الحكومات والهيئات الفاعلة فى مجال التنمية، والفقراء ذاتهم والمنظمات المعنية بمكافحة الفقر على وجه الخصوص، وتحسين امكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية.

٢- وفاء الحكومات، بمساعدة من المجتمع الدولى، بما قطعته على نفسها من التزامات لتلبية الحاجات الأساسية للجميع.

وفى سبيل " تعزيز الحماية الاجتماعية وخفض التعرض" يورد برنامج العمل اجراءات غايتها مايلى:

١- توفير اطار تشريعى يكفل الحماية من الفقر لمن لايستطيعون العمل لسبب أو لآخر، ولمن فقدوا مورد رزقهم بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والتشريد. وحماية الناس والمجتمعات المحلية من الافقار والتشريد طويلى الأجل بسبب الكوارث.

٢- حماية الأطفال والشباب، وحماية المسنين والمعوقين.

ولعله مما يذكر، على سبيل المثال، من بين الاجراءات المشار اليها مايلى:

١- وضع مقاييس ومعايير ومؤشرات وطنية لكل بلد لتحديد مستوى وتوزيع الفقر فيه على أن يضع كل بلد تعريفا ويعد تقييما دقيقين للفقر المطلق، ويفضل الانتهاء من ذلك بحلول عام ١٩٩٦ ، أى العام الدولى للقضاء على الفقر.

٢- وضع سياسات وتحديد أهداف وغايات قابلة للقياس لتعزيز وتوسيع الفرص الاقتصادية وفرص الحصول على موارد منتجة أمام النساء، وبصفة خاصة من ليس لديهن مصادر دخل.

٣- تمكين الكافة من التمتع الفعلى بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وبخدمات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. وتعزيز التعليم على كافة المستويات وتوفير ضمانات لحصول الفقراء على التعليم الابتدائى بصفة خاصة واستفادتهم من فرص التعليم الأساسى

الأخرى.وكفالة حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وبصفة خاصة كبار السن والمعوقين منهم .

٤- اشراك الفقراء على نحو كامل فى تحديد أهداف الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر، وفى تصميمها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

٥- تعزيز قدرات البلدان التى تمر بمرحلة تحول اقتصادى على تطوير نظمها الخاصة بالحماية الاجتماعية وسياساتها الاجتماعية تحقيقا لأهداف تشمل الحد من الفقر.وتوفير شبكة ملائمة للأمان الاجتماعى فى إطار برامج التكيف الهيكلى .

٦- توسيع نطاق ملكية الأرض الزراعية وتعزيزها من خلال اجراءات كالاصلاح الزراعى وتحسين ضمانات حيازة هذه الاراضى للرجال والنساء على قدم المساواة، وتقدير قيم ايجارية عادلة للأرض الزراعية. وتعزيز منظمات صغار الزراع والمستأجرين والعمال المعدمين وغيرهم من صغار المنتجين.

٧- ضمان أجور عادلة ومنصفة للعمال الزراعيين وتحسين أحوالهم، وزيادة امكانيات حصول صغار الزراع على الائتمان والمياه والخدمات الارشادية والتكنولوجيا الملائمة، وزيادة امكانيات وصولهم الى الأسواق وحصولهم على المعلومات المتعلقة بها بما يمكنهم من الحصول على أفضل الأسعار لمنتجاتهم ولمشترياتهم.

الفصل الثالث: توسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة

ينطلق برنامج العمل فى رؤيته لتوسيع العمالة المنتجة والحد من البطالة من منطلقات أساسية لعل من أهمها:

١- أن العمل والعمالة المنتجين عنصران أساسيان فى التنمية وفى تكوين الشخصية الانسانية . وأن هناك حاجة الى خلق فرص عمل جديدة على نطاق غير مسبوق.

٢- ارتفاع نصيب القطاع غير الرسمى فى أعداد المشتغلين فى البلدان النامية ومايقترن بذلك من ضرورة حماية الحقوق الأساسية للعاملين به وصحتهم وسلامتهم الى جانب تحسين ظروف العمل به تدريجيا.

٣- قيام النساء بالكثير من الأعمال المنتجة التى لايدفع عنها أجر على مستوى العالم كله.وتحملهن عبئا مضاعفا لأداء عمل بأجر وعمل آخر بدون أجر.

ويترتب على ماتقدم أن هناك حاجة ماسة الى تدابير من بينها مايلى:

١- اعتبارخلق وتوفير فرص العمل محورا للاستراتيجيات والسياسات الوطنية على أن يشارك فى صياغتها أصحاب العمل ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى.

٢- توفير التعليم والتدريب على نحو يوفر لأفراد قوة العمل المستويات المهارية اللازمة للتكيف مع التكنولوجيات والظروف الاقتصادية المتغيرة.

٣- اعطاء أولوية خاصة عند رسم السياسات لمواجهة مشاكل البطالة الهيكلية وطويلة الأجل والعمالة الناقصة للشباب والنساء والمعوقين وغيرهم من الفئات والأفراد المحرومين.

٤- تحقيق التوازن بين المرأة والرجل فى عمليات صنع القرار، ورسم السياسات بما يكفل فرص عمل وأجور متكافئة للنساء، والعمل من أجل تقاسم مسئوليات الأسرة ومسئوليات العمل بين المرأة والرجل.

وتحت عنوان " محورية العمالة فى صوغ السياسات" يورد برنامج العمل عددا من الاجراءات الرامية الى:

١- جعل هدف توسيع العمالة المنتجة محورا لاستراتيجيات التنمية المتواصلة وللسياسات الاقتصادية والاجتماعية.وتعزيز أنماط النمو الاقتصادى القادرة على خلق واتاحة أكبر قدر ممكن من فرص العمل. وتشجيع انشاء ونمو مشروعات القطاع الخاص التى تستطيع أن تخلق مزيدا من فرص العمل.

٢- تخفيف حدة الآثار السلبية على التشغيل الناجمة عن تنفيذ سياسات التثبيت الاقتصادى.

وتحت عنوان " سياسات التعليم والتدريب والعمل" يورد برنامج العمل اجراءات ترمى الى:

١- تيسير حصول الناس على فرص عمل منتجة فى البيئة العالمية المعاصرة سريعة التغير، واستحداث وظائف أفضل. ومساعدة العمال على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة بما

يمكنهم من الاحتفاظ بوظائفهم أو بفرص عملهم.

وفى سبيل " تحسين نوعية العمل والعمالة" يورد برنامج العمل اجراءات ترمى الى:

١- تحسين نوعية العمل والعمالة وتوفير بيئة عمل صحية ومأمونة والقضاء على الاستغلال وعلى تشغيل الأطفال وزيادة الانتاجية وتحسين نوعية الحياة.

٢- مشاركة المرأة مشاركة كاملة فى سوق العمل وحصولها على فرص العمل على نحو متكافئ.

ولتعزيز فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة يورد برنامج العمل اجراءات ترمى الى:

١- تحسين تصميم السياسات والبرامج.

٢- معالجة مشكلة البطالة فى الأجلين القصير والطويل. وتمكين الفئات المستضعفة والمحرومة من الدخول الى ، والعودة الى دخول ، سوق العمل والقضاء على أسباب الاستبعاد منه.وتوفير خيارات بناءة أمام الشباب كافة فيما يختص بمستقبلهم.

٣- مشاركة السكان الأصليين مشاركة كاملة فى سوق العمل واتاحة فرص عمل متكافئة لهم.

٤- تكثيف التعاون الدولى والاهتمام الوطنى بشأن أوضاع العمال المهاجرين وأسرهم.

ولتحقيق الأهداف المشار اليها يورد برنامج العمل عددا كبيرا من الاجراءات يمكن ايجاز بعضها فيما يلى:

١- اعطاء أولوية للبرامج التى تزيد على نحو مباشر والى أبعد مدى من الوظائف الدائمة والمستقرة لآجال طويلة. وتشجيع الاستثمارات كثيفة العمل فى البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التى تستخدم الموارد المحلية.

٢- رصد وتحليل آثار تحرير التجارة والاستثمار على الاقتصاد، وعلى العمالة بصفة خاصة، ونشر معلومات عنها.

٣- توفير آليات حماية اجتماعية ملائمة لتخفيف حدة الآثار السلبية على التشغيل وعلى قوة العمل الناجمة عن تطبيق برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى.

٤- تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية والتوسع فى نقل التكنولوجيا اليها.وتمكينها من اختيار تكنولوجيات محددة وملائمة.

٥- انتهاج سياسات سليمة لتعبئة المدخرات وحفز الاستثمار فى المجالات التى تفتقر الى رؤوس أموال.وتشجيع استراتيجيات التنمية الاقتصادية القائمة على المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى من أجل خلق فرص عمل. وتهيئة ظروف ميسرة ومشجعة فى كافة المجالات لقيام مشروعات صغيرة وبصفة خاصة للنساء والشباب.

٦- تأمين التعليم الأساسى الأولى للجميع، وتشجيع التعليم المتواصل أو المستمر وعلى نحو يستجيب لاحتياجات الاقتصاد ويتواءم معها.

٧- توفير وتعزيز نظم معلومات أسواق العمل. وتعزيز خدمات التشغيل بما يساعد العمال على التكيف مع احتياجات أسواق العمل المتغيرة وتوفير آليات الأمان الاجتماعى، وتقديم خدمات التوجيه والارشاد المهنى واتاحة المعلومات.

٨- اشراك العمال فى الاعداد لادخال التكنولوجيات الجديدة، وفى التخطيط لتجنب تأثيرها على تشغيلهم، مع توفير الآليات الملائمة لحمايتهم وتكيفهم على نحو كاف.

٩- حماية وتعزيز احترام ومراعاة حقوق العمال الأساسية بما فيها تحريم السخرة، وتحريم تشغيل الأطفال، والحق فى التنظيم وفى المساومة الجماعية، وفى الأجر المتساوى عن العمل المتساوى بغض النظر عن الجنس،... الخ.والتشجيع ما أمكن على اشراك العمال فى أرباح المؤسسات وعلى تدعيم التعاون بينهم وأرباب العمل فيما يختص بالقرارات التى تتخذ فى المؤسسات.

١٠- تحسين ظروف العمل شاملة الظروف الصحية والسلامة.

١١- الاسترشاد بمعايير العمل الدولية القائمة فى وضع التشريعات والسياسات العمالية الوطنية.

١٢- رفع مستويات المهارات.وتوفير فرص متكافئة للحصول على التعليم الابتدائى والثانوى مع اعطاء اهتمام خاص لتعليم الفتيات. وذلك الى جانب تشجيع محو الأمية.

١٣- اشراك الشباب بما يتناسب مع أعمارهم ومسئولياتهم فى التخطيط لمستقبلهم وصنع واتخاذ القرارات المتصلة به.

الفصل الرابع: التكامل الاجتماعى

ينطلق برنامج العمل فى رؤيته للتكامل الاجتماعى من أن الهدف منه هو اقامة " مجتمع للجميع" يتمتع كل فرد فيه بحقوق ويتحمل مسئوليات ويمارس دورا نشطا، ويحترم فيه كافة حقوق الانسان والحريات الأساسية، والتنوع الثقافى والدينى، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية وتتوفر الاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة والمحرومة، وتسوده قيم المشاركة والديمقراطية وسيادة القانون. وفى مقابل هذا الهدف يحفل الواقع بتطورات سلبية تؤدى الى اتساع التفاوتات والفروق فى توزيع الدخل والثروة داخل الأمم وفيما بينها والى اتساع حدة التمييز بين البشر فى الوطن الواحد وبين الأوطان المختلفة.. الخ. ناهيك عن انتشار مظاهر عديدة متنوعة للانهيار الاجتماعى مثل العنف، والمخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالنساء والأطفال، والصراعات العرقية والدينية، والحروب الأهلية،...،الخ.

ويترتب على ذلك أن هناك حاجة ملحة الى تدابير من بينها:

١- اقامة مؤسسات عامة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة تنفتح على الناس كافة وتستجيب لاحتياجاتهم، وكذا اتاحة فرص متكافئة للجميع للمشاركة فى شتىٰ مجالات الحياة العامة. واشراك منظمات المجتمع المدنى فى صنع واتخاذ وتنفيذ وتقييم القرارات المتعلقة بتسيير أمور المجتمع وبرفاهيته.

٢- صيانة الاستقرار الاجتماعى وترسيخ العدالة الاجتماعية والتقدم، ونبذ التمييز، واشاعة التسامح واحترام التنوع. واشاعة الانصاف وتكافؤ الفرص والحراك الاجتماعى للجميع، والمساواة بين الجنسين وانصاف المرأة وتعزيز مكانتها. واشاعة مبدأ الحرص على رفاهية الآخر، وترسيخ روح التآزر والترابط، فى سياق التعليم فى مجال حقوق الانسان.

٣- القضاء على كافة أشكال العنف، والتنفيذ الكامل لاعلان القضاء على العنف ضد المرأة.

وفى سبيل بلوغ هدف التكامل الاجتماعى يورد برنامج العمل عددا كبيرا من اجراءات ترمى الى:

١- ترسيخ وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية كافة.

٢- تشجيع المشاركة الكاملة للجميع فى المجتمع. والقضاء على التمييز، واشاعة التسامح واحترام التنوع وقيمته. وتحقيق المساواة والعدل الاجتماعى.

٣- استجابة الحكومات للاحتياجات الخاصة للفئات الاجتماعية.

٤- توفير الاحتياجات الاجتماعية الخاصة للاجئين والنازحين وملتمسى اللجوء والمهاجرين بغض النظر عما اذا كانوا يحملون أولا يحملون وثائق هجرة. وتوفير معاملة منصفة للمهاجرين الذين يحملون وثائق هجرة، ولاسيما للعمال منهم، ولافراد أسرهم ودمجهم فى مجتمعاتهم الجديدة.

٥- معالجة المشاكل الناجمة عن العنف والجريمة واساءة استعمال المؤثرات العقلية، وانتاج واستعمال المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع واعادة تأهيل المدمنين.

٦- تدعيم الأسرة وحمايتها ومساعدتها على أداء دورها ومساهمتها فى تحقيق التكامل الاجتماعى.

وفى سبيل تحقيق الأهداف آنفة الذكر وصولا الى تحقيق التكامل الاجتماعى يورد برنامج العمل عددا كبيرا جدا من اجراءات يمكن ايجاز بعضها فيما يلى:

١- تبسيط النظم الادارية ونشر المعلومات عن قضايا السياسات العامة والمبادرات التى تخدم تحقيق المصالح الجماعية ، وتيسير الحصول على المعلومات الى أبعد مدى.واشاعة وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات والمصالح الحكومية وايجاد قنوات اتصال مفتوحة بينهم.

٢- توجيه الاهتمام الى اجراء بحوث ودراسات لرصد وتقييم آثار التغيرات العالمية والتكنولوجية على التكامل الاجتماعى، وتقييم السياسات والبرامج الرامية الى تحقيق مختلف عناصر التكامل الاجتماعى.

٣- تأكيد وترسيخ المشاركة السياسية للكافة وتوفير الشفافية والمساءلة للجماعات السياسية على الصعيدين الوطنى والمحلى.

٤- تمكين منظمات المجتمع المدنى من المشاركة على نحو استشارى فى صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية. ومنح المنظمات المجتمعية دورا أكبر فى تصميم

وتنفيذ المشروعات المحلية، وبصفة خاصة فى مجالات التعليم والرعاية الصحية وادارة الموارد والحماية الاجتماعية.

٥- انشاء شبكة عالمية للحماية الاجتماعية تراعى الموارد الاقتصادية المتاحة وتشجع على اعادة التأهيل والمشاركة النشطة فى المجتمع.

٦- تيسير حصول المحرومين والمهمشين على التعليم والمعلومات، وتيسير مشاركتهم فى الحياة الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم.

٧- كفالة المساواة والانصاف للجنسين باحداث تغييرات فى المواقف والسياسات والممارسات، وتشجيع مشاركة المرأة مشاركة كاملة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفى صنع القرارات على كافة المستويات.

٨- إتاحة الخدمات لكافة المواطنين وللمحتاجين منهم على وجه الخصوص وتوسيع نطاق الانتفاع بالخدمات الأساسية وتيسير الحصول عليها بما يحقق تغطية شاملة بها، وتصميم برامج التكيف الهيكلى على نحو تنخفض معه آثارها السلبية على الفئات والمجتمعات المحرومة الى الحد الأدنى.

٩- اقتران التوسع فى التعليم بتحسين نوعيته، وضمان حصول الجميع طيلة حياتهم على خدمات مجموعة متنوعة من أنشطة التعليم الرسمى وغير الرسمى، وتوفير فرص متساوية للبنات للحصول على التعليم فى كافة مستوياته.

١٠- التصدى للأسباب الرئيسية التى تدفع الى الهجرة أو الى اللجوء أو الى النزوح، والعمل على الحد منها.

١١- انتهاج سياسات اجتماعية واقتصادية تستهدف تلبية احتياجات الأسرة واحتياجات أفرادها مع العناية بصفة خاصة برعاية الأطفال . ومكافحة الاتجار بالمرأة والطفل.

الفصل الخامس : التنفيذ والمتابعة

ينطلق برنامج العمل فى تحديده لأدوات وأساليب تنفيذه ومتابعة تنفيذه من منطلق رئيسى

يتمثل فى أن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج مؤتمر قمتها هما مسئولية الحكومات فى المقام الأول مع ضرورة توفر التعاون والمساعدة الدوليين لتنفيذهما تنفيذا كاملا وعلى كافة المستويات. ومن ثم فان أهداف التنمية الاجتماعية لن تتحقق الا اذا توفرت ارادة سياسية محددة وجماعية، على الصعيدين الوطنى والدولى ، للاستثمار فى السكان وفى تحقيق رفاهيتهم .

وانطلاقا من ذلك يؤكد برنامج العمل على أن تنفيذ البرنامج على جميع المستويات يستلزم، ضمن أمور أخرى، مايلى:

١- مشاركة الدول والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومة، والطوعية منها بصفة خاصة، وغيرها من الفئات الرئيسية الأخرى.

٢- مشاركة الفئات المستهدفة بالمساعدة مشاركة كاملة فى تحديد الأهداف المراد بلوغها بهذه المساعدة وتصميم البرامج لتحقيقها وتنفيذ أنشطتها وتقييم أداء التنفيذ.

٣- تعبئة موارد مالية جديدة واضافية مناسبة، ويمكن التنبؤ بها، على نحو يكفل اتاحتها الى أقصى حد ممكن وباستخدام كافة مصادر وآليات التمويل المتاحة بما فيها المصادر الخاصة والمصادر متعددة الأطراف والثنائية، وفى صورة قروض بشروط ميسرة ومنح.

ويورد برنامج العمل تحت عناوين فرعية مختلفة عددا كبيرا من اجراءات ترمى، ضمن أهداف أخرى، الى:

١- انتهاج نهج متكامل لتنفيذ برنامج العمل فى كل بلد بما يتفق وأوضاعه وخصائصه المميزة.وزيادة الموارد العامة التى تخصص لأغراض التنمية الاجتماعية.

٢- تقديم دعم دولى لصياغة استراتيجيات وطنية للتنمية الاجتماعية.

٣- تعزيز وتقوية منظمات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، التى لاتسعى الى الربح، العاملة فى ميادين التعليم والصحة، ومكافحة الفقر، وتحقيق التكامل الاجتماعى، وحقوق الانسان، وتحسين نوعية الحياة، والاغاثة، والتأهيل، بما يمكنها من المشاركة الفعالة فى وضع وتنفيذ السياسات المتصلة بالتنمية الاجتماعية. وزيادة مساهمة المجتمع المدنى، شاملا القطاع الخاص، فى التنمية الاجتماعية.

٤- استمرار المساعدة الدولية للبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول لتمكينها من تنفيذ اعلان وبرنامج عمل المؤتمر.واتاحة موارد مالية اضافية واتاحة قدر أكبر من التعاون ومن مساعدات التنمية للبلدان النامية بصفة عامة، وللبلدان الأفريقية والأقل نموا بصفة خاصة.ومساهمة المؤسسات المالية الدولية فى تعبئة الموارد لتنفيذ اعلان المؤتمر وبرنامج عمله .

٥- الحد بدرجة كبيرة من الديون لتمكين البلدان النامية من تنفيذ اعلان وبرنامج عمل المؤتمر. وتوفير ضمانات تكفل مراعاة برامج التكيف الهيكلى لمقتضيات تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وبصفة خاصة القضاء على الفقر وخلق فرص عمل منتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعى.

٦- تنشيط وتعزيز دور الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى اتاحة التعاون التقنى، وغيره من صور المساعدة، للبلدان النامية وللبلدان التى تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول لمساعدتها على تنفيذ اعلان وبرنامج عمل المؤتمر.

وتتضمن الاجراءات التى يوردها برنامج العمل لتحقيق الأهداف المشار اليها، على سبيل المثال، مايلى:

١- دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية والسياسات القطاعية وآثارها على قضايا الفقر والتشغيل والتكامل الاجتماعى والتنمية الاجتماعية.

٢- تقييم مدى انتشار وحدة الفقر، والبطالة، والتوترات الاجتماعية، والاستبعاد الاجتماعى، وتوزيع وخصائص كل منها، واتخاذ اجراءات ترمى الى القضاء على الفقر، والى زيادة فرص التشغيل المنتج، والى تعزيز التكامل الاجتماعى.

٣- دمج وتضمين أهداف التنمية الاجتماعية فى خطط وسياسات التنمية على نحو يتجاوز الحدود القطاعية التقليدية ويوفر الشفافية والمساءلة، واشراك الفئات المعنية مباشرة فى صياغة وتحقيق هذه الأهداف.

٤- وضع مؤشرات كمية ونوعية للتنمية الاجتماعية، تتيح امكانية التحليل حسب النوع كلما أمكن، لرصد وتقييم أوضاع الفقر والتشغيل والتكامل الاجتماعى وغيرها من القضايا

الاجتماعية، ورصد آثار السياسات والبرامج الاجتماعية عليها، وايجاد وسائل لتحسين وزيادة فاعلية السياسات والبرامج وادخال برامج جديدة.

٥- تقديم العون اللازم لمساعدة البلدان المختلفة على تعزيز أو اعادة بناء قدراتها الذاتية على صياغة استراتيجيات متكاملة للتنمية الاجتماعية، وعلى تنسيقها وتنفيذها ورصد وتحليل نتائجها.

٦- التشجيع على انشاء ودعم وتطوير المنظمات غير الحكومية وبصفة خاصة للفئات المحرومة والضعيفة من الناس، ووضع أطر تشريعية وتنظيمية ومؤسسية لاشراكها فى تصميم وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وبرامج التنمية الاجتماعية، وتدعيم بناء قدراتها فى شتى المجالات، وتوفير الموارد اللازمة لها، ومساعدتها على انشاء شبكات العمل المشتركة للتنسيق وتبادل الخبرات فيما بينها.

٧- اتخاذ اجراءات فى مجال التخطيط ورسم السياسات لتيسير مشاركة وتعاون الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى فى التنمية الاجتماعية. واشراك النقابات فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية وبصفة خاصة فيما يتعلق بخلق فرص عمل فى ظروف تتسم بالعدل، وبتوفير التدريب، والرعاية الصحية، وغير ذلك من الخدمات الأساسية، الى جانب المشاركة فى تهيئة بيئة اقتصادية تساعد على النمو الاقتصادى المطرد والتنمية المتواصلة.

٨- تشجيع وتيسير تأسيس التعاونيات، بصفة عامة، واشراك التعاونيات وغيرها من منظمات المزارعين فى رسم وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية المتواصلة.

٩- تعزيز المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وبصفة خاصة فى البلدان النامية، وتدعيم قدراتها على المساهمة فى برامج التنمية الاجتماعية وعلى الرصد الموضوعى للتقدم الاجتماعى، وبصفة خاصة، عن طريق جمع وتحليل ونشر المعلومات والأفكار المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠- زيادة القدرة الادخارية المحلية، لتغطية الاستثمارات العامة، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية عادلة. واجتذاب موارد خارجية من أجل الاستثمار المنتج.

١١- الحد، بما يتفق وضرورات الأمن القومى، من الافراط فى الانفاق العسكرى وفى الاستثمار فى انتاج وحيازة الأسلحة، من أجل زيادة الموارد التى تخصص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. واعطاء أولوية متقدمة للتنمية الاجتماعية فى تخصيص النفقات العامة مع التركيز على المجالات الاجتماعية الأشد احتياجا. وتوفير الشفافية والفاعلية لاستخدام الموارد العامة، والحد من التبديد ومكافحة الفساد. وتشجيع مبادرات الافراد ومنظمات المجتمع المدنى على المساهمة فى تمويل برامج التنمية الاجتماعية.

١٢- السعى الى حمل البلدان الغنية على الوفاء، فى أقرب وقت ممكن، بالتزامها بتخصيص ٠,٧٪ من ناتجها القومى الاجمالى لمساعدات التنمية الرسمية، واعطاء أولوية متقدمة فى هذه المساعدات للقضاء على الفقر فى البلدان النامية.

١٣- التزام الشركاء المعنيين فى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بتخصيص ٢٠٪، فى المتوسط، من مساعدات التنمية الرسمية وكذا من الانفاق العام فى ميزانيات البلدان النامية لبرامج اجتماعية أساسية.

١٤- تفضيل الاعتماد ،كلما أمكن، على استخدام خبرات الخبراء الوطنيين ذوى الكفاءة، أو خبرات نظرائهم من بلدان ذات المنطقة أو من بلدان نامية فى مناطق أخرى اذا اقتضى الأمر.

١٥- رصد أثر تحرير التجارة على ما أحرزته البلدان النامية من تقدم فى مجال الوفاء بالاحتياجات الانسانية الأساسية.

١٦- دعوة المجتمع الدولى والمؤسسات المالية الدولية الى العمل على التخفيف كثيرا من أعباء ديون البلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان منخفضة الدخل المثقلة بأعباء الديون لمساعدتها على تحقيق نمو اقتصادى مطرد وتنمية متواصلة مع تجنب الوقوع فى براثن أزمة ديون جديدة.واتخاذ تدابير لاجراء تخفيضات كبيرة فى الديون الثنائية للبلدان الأقل نموا، وبصفة خاصة للبلدان الأفريقية، فى أقرب وقت ممكن.ودعوة البلدان الدائنة وبنوك القطاع الخاص والمؤسسات المالية متعددة الأطراف الى العمل على معالجة قضايا الديون التجارية للبلدان الأقل نموا وللبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وإلى النظر فى تقديم دعم مالى جديد ومناسب للبلدان المدينة منخفضة الدخل التى تفى بالتزاماتها الدولية.

١٧- حماية البرامج والنفقات الاجتماعية الأساسية، وبصفة خاصة مايتصل منها بشرائح المجتمع الفقيرة والأشد فقرا، من الخضوع لاجراءات خفض الانفاق العام. ودراسة آثار برامج التكيف الهيكلى على التنمية الاجتماعية للجنسين، ورسم سياسات تحد من آثارها السلبية وتزيد من فعل آثارها الايجابية.و" ينبغى" أن تعمل مؤسسات بريتون وودز، ضمن أغراض أخرى، على اعطاء اهتمام خاص لآثار تنفيذ برامج التكيف الهيكلى على الفقراء والضعفاء، الى جانب توفير ضمانات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة بصفة عامة.

١٨- " ينبغى" أن يعمل " كل من البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والمصارف والصناديق الاقليمية ودون الاقليمية، وجميع منظمات التمويل الدولية الأخرى" على دمج وتضمين أهداف التنمية الاجتماعية فى سياساته وبرامجه وعملياته.

تعديلات على مشروع اعلان وبرنامج عمل المؤتمر

تكشف مراجعة اعلان وبرنامج عمل المؤتمر، ومشروعهما المقدم اليه، عن تعديلات جوهرية أدخلت عليهما بعد الاجتماع الثانى للجنة التحضيرية للمؤتمر (٢٢ أغسطس - ٢ سبتمبر ١٩٩٤) لعل من أهمها:

١- بلورة التزامات تضمنها مشروع الاعلان الذى طرح على المؤتمر، والاعلان الذى صدر عنه، على نحو لم يتضمنه مشروع الاعلان الذى طرح على الاجتماع الثانى، المشار اليه، للجنة التحضيرية للمؤتمر، وان كانت بلورة هذه الالتزامات على النحو المشار اليه لم تغير من حقيقة أن اعلان المؤتمر لايتجاوز مجرد تعبير عن نوايا طيبة للموقعين عليه ومجرد مرشد لمن يرغب من حكوماتهم، مختارا، فى الوفاء ببعض أو بكل مايتضمنه من التزامات، وفى تنفيذ بعض أو كل مايتضمنه من سياسات واجراءات وتدابير، على نحو ماسلفت الاشارة اليه.

٢- تخفيف حدة الانحياز السافر الى مصالح البلدان المتقدمة صناعيا ضد مصالح البلدان النامية التى اتسم بها مشروع البرنامج الذى عرض على الاجتماع الثانى، سالف الذكر، للجنة التحضيرية للمؤتمر من خلال دعوته المتكررة، وفى أكثر من موضع، الى زيادة وتوسيع حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال التكنولوجيا، وكذا الى زيادة المحتوى الرأسمالى للتكنولوجيا المستخدمة فى البلدان النامية ، وكلها أمور يتوفر لدى البلدان المتقدمة

صناعيا فائض منها، ومن ثم فان توسيع وزيادة حرية انتقالها يصبان مباشرة فى تحقيق مصالح هذه البلدان. وفى المقابل كان مشروع البرنامج فى مرحلته المشار اليها يغفل حرية انتقال عنصر العمل الذى يتوفر لدى البلدان النامية فائض كبير منه. ولقد بقى اغفال حرية انتقال عنصر العمل من السمات والملامح الثابتة لمشروع برنامج العمل فى كافة مراحله كمشروع وعندما صدر كبرنامج. ولم يقف الأمر عند ذلك وانما تجاوزه الى مايمكن وصفه بأنه قيود على حرية انتقال عنصر العمل.

٣- حذف ماتضمنه مشروع برنامج العمل قبل الاجتماع الثانى للجنة التحضيرية للمؤتمر من اشارة الى مايصفه بـ " الحكومة الجيدة" باعتبار أن هذه الحكومة الجيدة هى " نقطة البداية لارساء أساس للتضامن على الصعيد الوطنى" دون أن يحدد خصائص هذه " الحكومة الجيدة" ولا معايير جودتها ولا من الذى يحكم بجودتها من عدمها، وهل هو شعوبها أم غيرها؟ وهذا أمر من شأنه أن يفتح الباب أمام حكومات البلدان الصناعية والغنية والمؤسسات الدولية لممارسة أسلوب انتقائى فى تعاملها مع البلدان النامية فى ضوء تقييمها الذاتى لحكومات هذه البلدان وما اذا كانت تراها جيدة أم غير ذلك، مع مايمكن أن يترتب على ذلك من قيود وعقبات تعوق تحقيق أهداف البرنامج فى هذه البلدان.

٤- حذف ماورد فى مشروع البرنامج الذى عرض على الاجتماع الثانى للجنة التحضيرية للمؤتمر خاصا بالتقليل من شأن التخطيط للتعاون فى مجالات التنمية الاجتماعية حيث أشار الى أنه "كثيرا مالا تكون محاولة التخطيط لمثل هذا التعاون ضرورية أو مستصوبة، بيد أنه من المهم للغاية تهيئة مناخ موات لوجود ' سوق للأفكار ' والتعلم من التجربة فى أمور التنمية الاجتماعية". ولم يكن هذا النص يقلل فقط من شأن التخطيط للتعاون فى مجال التنمية الاجتماعية، على الرغم من خطورة التقليل من شأنه، وانما كان يهدر أيضا خصوصية كل مجتمع ويتجاهل عدم ملاءمة فكرة ما أو نتائج تجربة ما للنقل والتطبيق فى مجتمع آخر له ظروف تختلف عن ظروف المجتمع الذى طبقت فيه.

٥- حذف ماتضمنه مشروع البرنامج الذى ناقشه الاجتماع الثانى للجنة التحضيرية للمؤتمر من اشارة الى أنه " ينبغى النظر فى انشاء خدمات طوعية يقدمها الشباب للمجتمع المحلى على

صعيد العالم،...، ويخدم الشبان عادة فى بلدانهم ولكن من المقرر انشاء آليات وامكانيات للخدمة فى أجزاء أخرى من العالم المتقدم والنامى على السواء،...، واعطائهم أحيانا الفرصة للعمل والعيش مع الناس الذين ينتمون لمناطق وثقافات أخرى...". ولعله من الغنى عن التنويه أن هذا التوجه يتناقض مع فكرة تحبيذ وتفضيل الاعتماد على الخبرة الوطنية التى كان يتضمنها المشروع المشار اليه، ويتضمنها برنامج العمل الذى صدر عن المؤتمر، وأنه كان فى صالح البلدان المتقدمة فقط حيث كان يتيح لها اطارا أو أداة لتدريب شبابها فى البلدان النامية، ومن ثم حل مشاكل البطالة، ولو جزئيا ومرحليا، فى الأولى على حساب الثانية التى كان عليها أن تتحمل نتائج ما قد يقع من أخطاء وأضرار أثناء تدريب هؤلاء الشباب عديمى الخبرة فيها.

٦- توجيه قدر من الاهتمام أكبر نسبيا، وان يكن فى اطار " الينبغيات" الى قضية ديون البلدان النامية، وبصفة خاصة الأقل نموا ودخلا والأشد فقرا، وكذا توجيه قدر مماثل من الاهتمام فى اطار " الينبغيات" أيضا إلى وضع التنمية الاجتماعية فى برامج التكيف الهيكلى وإلى آثار هذه البرامج على الفقراء والضعفاء فى البلدان التى تنفذها.

اعلانان بديلان

عقد على التوازى مع مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية منتدى للمنظمات غير الحكومية شاركت فيه منظمات من الغالبية العظمى من بلدان العالم ومن قاراته كافة. وبينما اتسمت مناقشات مؤتمر القمة، فى غالب الأحيان، بالهدوء اتسمت المناقشات فى منتدى المنظمات غير الحكومية بأنها كانت حادة وساخنة، فى أحيان كثيرة، وبصفة خاصة عندما كانت تدور حول النظام الدولى الجديد وحول سياسات وبرامج مؤسسات بريتون وودز التى تفرض عادة على البلدان النامية، والمدين منها بصفة خاصة، بهدف تمكين الدائنين من اقتضاء ديونهم، وبغض النظر عما يترتب عليها من ازدياد تفاقم حدة مشاكل الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعى فى البلدان المدينة، وهى القضايا التى انعقد مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية لمناقشتها، فى هذه البلدان وفى غيرها. ولقد جاء التنديد بالنظام الدولى الجديد وبسياسات مؤسسات بريتون وودز من المنظمات غير الحكومية من بلدان الجنوب النامية، كما جاء أيضا، وربما بقدر أكبر، من بعض من المنظمات غير الحكومية من البلدان

المتقدمة صناعيا. وربما يشار فى هذا الصدد، بصفة خاصة، الى نشاط " لجنة شطب المديونية العالمية" التى تعمل فى بروكسل ببلجيكا حيث مقر الاتحاد الأوربى.

لم يقف التنديد بالنظام الدولى الجديد وبسياسات مؤسسات بريتون وودز، فى منتدى المنظمات غير الحكومية، عند حدود المناقشات والحوار المتكرر يوميا وانما تجاوزه الى مسيرات صاخبة فى ممرات القاعدة البحرية الدانمركية التى استضافت المنتدى وفى شوارع مدينة كوبنهاجن أيضا.

أولا: اعلان المنظمات غير الحكومية العالمية

عبرت المنظمات غير الحكومية، من مختلف قارات العالم، المشاركة فى المنتدى، عن رؤيتها لاعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية فيما أسمته " اعلان كوبنهاجن البديل"، الذى جاء به، على سبيل المثال، مايلى:

١- الدعوة الى القبول المطلق بتنوع واختلاف البشر عرقيا وثقافيا ودينيا وبتعدد وتباين مظاهر وأشكال تعبيرهم عن هذا التنوع. وهو مايعنى القبول المطلق بالآخر فى اطار من احترام الخصوصية والاعتماد المتبادل تحتل فيه العدالة والمساواة بين الناس كافة قائمة الأولويات، وتسود وتعلو فيه قيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

٢- أن الموقعين على هذا الاعلان البديل كانوا يتوقعون أن يتناول مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية الأسباب الهيكلية (البنيوية) للفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعى والتدهور البيئى، وأن يضع الناس فى قلب عملية التنمية. وهذه الأسباب لاتشمل أسبابا اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب وانما تشمل أيضا البنى الثقافية للتمييز النوعى.

٣- أنه وان كان قد تحقق بعض التقدم بوضع قضايا هامة على مائدة مفاوضات مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية، فان الموقعين على الاعلان البديل يعتقدون أن اطار العمل الاقتصادى الذى تتبناه مشروعات وثائقه يتناقض تناقضا رئيسيا مع أهداف التنمية الاجتماعية العادلة والمتواصلة. فالتعويل المفرط من جانب هذه الوثائق على " قوى السوق الحر المنفتح".." غير المسئول"، كأساس لتنظيم الاقتصادات الوطنية والدولية يزيد من تفاقم حدة الأزمة الاجتماعية العالمية الراهنة بدلا من أن يخفف منها.

٤- أن النظام الليبرالى الجديد المسيطر قد سقط كنموذج عالمى للتنمية. فالأعباء الراهنة للديون التى تثقل كاهل عدد كبير من البلدان النامية تعوق التنمية المتواصلة فيها لأنها تستنزف الموارد التى تحتاج اليها هذه البلدان لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة. ويضاف الى ذلك أن برامج التكيف الهيكلى التى يفرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قوضت التقدم الاقتصادى والاجتماعى بالضغط على الأجور، ودمرت انتاج ومعيشة صغار المنتجين، وجعلت الخدمات الاجتماعية وبصفة خاصة الرعاية الصحية والتعليم بعيدة عن متناول الفقراء، كما ألقى انسحاب الدولة من تقديم الخدمات الأساسية، تنفيذا لهذه البرامج، أعباء أثقل على المرأة.

٥- أن النظام الليبرالى الجديد أدى أيضا الى تركز أشد للقوة الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والمؤسسية، والى مزيد من التحكم فى الغذاء والموارد الهامة الأخرى، فى أيدى عدد قليل نسبيا من الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات المالية. ومن المؤكد أن نظاما يضع النمو فوق كافة الأهداف بما فيها رفاهية البشر يدمر الاقتصادات بدلا من أن يحييها. فهو يحقق نموا بلا وظائف أو بدون تشغيل، ويقضى على حقوق العمال وعلى دور النقابات، ويلقى بأعباء غير متكافئة على النساء ويعرض صحتهن ورفاهيتهن للخطر، ومن ثم يعرض للخطر أيضا صحة ورفاهية من يقمن برعايتهم.

٦- أن النظام الليبرالى الجديد يؤدى الى توزيع غير عادل فى استخدام الموارد بين وداخل البلدان المختلفة، ويولد تمييزا اجتماعيا، ويشجع العنصرية والنزاعات والصراعات الأهلية والحروب، ويدمر حقوق النساء والسكان الأصليين.

٧- لايستطيع الموقعون على الاعلان البديل ، للأسباب المشار اليها ، قبول المصادقة الرسمية على وثيقة نظام التجارة الجديد كما حدده القرار النهائى لدورة أوروجواى ومواد الاتفاقية الخاصة بانشاء منظمة التجارة العالمية. ان وثائق القمة الاجتماعية لاتعتبر أن تحرير التجارة عن طريق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) يجعل الخاسرين أكثر من الرابحين، وأن الآثار السلبية لتطبيقها ستكون كارثة مدمرة للبلدان الفقيرة وللفقراء وللقوى العاملة فى كل البلدان. ناهيك عن أن مصالح المنتجين المحليين تتعرض للتدمير، وبصفة خاصة، فى مجالات الاستثمار

الأجنبى، والتنوع الحيوى، وحقوق الملكية الفكرية.

٨- معارضة فكرة تقليص " السياسة الاجتماعية" فى البلدان النامية والنزول بها الى مستوى "شبكة أمان اجتماعى" التى تقدمها وثائق قمة التنمية الاجتماعية باعتبارها " الوجه الانسانى" لسياسات التكيف الهيكلى. فهذا الأمر يستند الى انسحاب الدولة من الاضطلاع بواحدة من مسئولياتها الأصيلة. ولقد أدى خفض النفقات العامة فى الشمال، كوسيلة لخفض عجز الميزانية، الى تقويض كثير من انجازات دولة الرفاهية.

وفى ضوء ماتقدم يرى اعلان كوبنهاجن البديل أنه لابد لتحقيق الرؤية الجديدة للتنمية الاجتماعية من توفير شروط على مستوى الأسرة، والمجتمع المحلى، والمستوى الوطنى والمستوى العالمى من بينها، على سبيل المثال، مايلى:

١- احداث تحول فى علاقات النوع يتيح للنساء مشاركة متكافئة فى عملية اتخاذ القرار.

٢- توفير واتاحة مفاتيح التنمية الفعالة وهى المساواة، والمشاركة، والاعتماد على الذات، والتواصل، والاندماج فى حياة المجتمع المحلى.

٣- بناء القرارات الحكومية وبين الحكومات على المشاركة الكاملة للحركات الاجتماعية، والمنظمات الأهلية، والمجتمعات المحلية فى كافة مراحل عملية التنمية مع اعطاء اهتمام خاص لاتاحة مشاركة متكافئة للنساء.

٤- ضمان الحكومات لتحقيق مشاركة كاملة ومتكافئة من جانب المجتمع المدنى فى عمليات صنع السياسات الاقتصادية وصنع القرارات التنموية الأخرى ،وتنفيذها والرقابة عليها.

٥- جعل الاصلاح الزراعى أساسا لاقتصادات ريفية متطورة وتيسير حصول الفقراء على الائتمان بدون تمييز من أى نوع.

٦- عمل حكومات البلدان الصناعية على خفض استهلاكها المفرط من الموارد الطبيعية المتاحة بتطبيق توليفة ملائمة من الحوافز، والاصلاحات الضريبية البيئية، ونظم الحسابات البيئية، لتحقيق أنماط انتاج واستهلاك تتيح تواصل التنمية.

٧- الغاء فورى للديون الثنائية، وللديون متعددة الأطراف، وللديون التجارية للبلدان النامية، بدون فرض مشروطية التكيف الهيكلى، على أن يعمل المجتمع الدولى، فى المدى الطويل، على تقنين شروط منصفة للتبادل التجارى.

٨ - اخضاع مؤسسات بريتون وودز لرقابة ومساءلة المجتمع المدنى فى الشمال والجنوب على السواء، وتصميم سياساتها وبرامجها بحيث تتمحور حول الناس، واشراك الحركات الاجتماعية والمنظمات الأهلية فى كافة مراحل التفاوض على الاتفاقيات وتنفيذ المشروعات والرقابة عليها.

٩- فرض ضريبة على المضاربات فى النقد الأجنبى (ضريبة توبين) بنسبة ٠,٥٪ تخصص حصيلتها لصندوق عالمى للتنمية الاجتماعية تتوفر له آليات رقابة ملائمة .

ثانيا: اعلان كوبنهاجن (الصادر عن المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة فى قمة التنمية الاجتماعية)

أصدرت المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة فى قمة التنمية الاجتماعية اعلانا لايختلف فى جوهر وروح مضمونه كثيرا عن اعلان كوبنهاجن البديل، المشار اليه آنفا، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقضايا ديون البلدان النامية، والتجارة الدولية، ومشاركة وحقوق المرأة، وحقوق الانسان.

وربما يختلف هذا الاعلان عن اعلان كوبنهاجن البديل فيما عبرت عنه المنظمات العربية غير الحكومية فيه من خيبة املها " مما يجرى فى القمة الرسمية" سواء فيما يتعلق بالاجراءات التى تحول دون مشاركة المنظمات غير الحكومية فى صياغة قرارات المؤتمر، وفيما يتعلق بالمضمون الذى يعكس بصفة أساسية وجهة نظر البلدان الصناعية المتقدمة. وفى هذا الخصوص يشير الاعلان الى أن قمة التنمية الاجتماعية انعقدت " من أجل التصدى للفقر والبطالة، والحد من التهميش والتفكك الاجتماعى. الا أننا وجدنا الفقراء فيها مهمشين، وممثلى المجتمع المدنى مستبعدين عن المشاركة فى اتخاذ القرار رغم كل الكلام الجميل الذى كتب أو قيل فى هذا الصدد". وينعى البيان أيضا، وبحق، على وثائق المؤتمر تجاهلها ذكر الأسباب الحقيقية للفقر ولغيره من المشكلات الاجتماعية وتجنبها تسمية المسئولين المباشرين عنها، وبصفة خاصة سياسات التكيف الهيكلى والشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية والبلدان الصناعية المتقدمة.

ويبقى بعد كل ماوجه، أو يوجه ، الى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية والى وثائقه من انتقادات أن مجرد انعقاده يحملُ إقرارا ضمنيا بأهمية وشدة حساسية قضية التنمية الاجتماعية وبعجز نظام اقتصاد السوق الرأسمالى الحر عن تحقيق التنمية الاجتماعية فى بلدان المعمورة كافة، وبما ترتب على سيطرته من اتساع الفجوة التوزيعية للثروة والدخل. ففى ظل هذه السيطرة ازداد الأغنياء غنى وتناقصوا عددا وازداد الفقراء فقرا وعددا. واقترن بذلك اتساع نطاق انتشار وتفاقم حدة البطالة والتفسخ الاجتماعى على نحو لم يسلم منه بلد من البلدان متقدما كان أم ناميا.

من الاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

الباحث الرئيسى: أ.د. محمود عبد الحى